

تعقيب على ورقة بعنوان

"ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية (ورقة موقف)"

للأستاذ الدكتور أ.د. محمد أنس بن مصطفى الزرقا

ورقة مقدمة

إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز - جدة

تعقيب مقدم من: أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد

جامعة الإسكندرية

مقدمة:

أنس الزرقا هو واحد من أبرز علماء الاقتصاد الإسلامي الذين تشهد الساحة العلمية بمساهماته المرموقة بدءاً من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي بادرت به جامعة الملك عبد العزيز في ١٩٧٦م إلى الآن ونحن نشهد المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي في ٢٠٠٨م. والقضية التي يتناولها بالبحث قديمة ولكنها متجددة وما زالت تحظى بالاهتمام، وستظل كذلك طالما استمر مد الاقتصاد الإسلامي وطالما دخل ميدانه باحثون اقتصاديون جدد مهتمون بتعريفه وتحديد منهجه العلمي.

التعقيب:

إن قراءة الورقة المقدمة بعناية تترك القارئ بوجهة نظر واضحة يؤكد بها أنس الزرقا في عبارة مختصرة وهي "يقوم علم الاقتصاد الإسلامي على ركيزتين هما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وفقها. ولهذه الثنائية نتائج...، منها أن نقص المعرفة بالشريعة أو بالاقتصاد التقليدي يؤدي لأخطاء، وأن ذلك النقص هو أهم عقبة أمام تقدم هذا العلم" (ص. ١).

ويسوق صاحب الورقة أمثلة عديدة ليؤكد بها "أن علم الاقتصاد الإسلامي هو علم بيني Interdisciplinary يستمد بعض مقوماته من المعارف الإنسانية المتصلة بأمر المعيشة وتقع ضمن علم الاقتصاد التقليدي، وبعضها الآخر يستمد من الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من الفقه." (ص. ٢).

واحد الركيزتين التي تؤكد الورقة على ضرورتها للاقتصاد الإسلامي في إطار أطروحة "ثنائية مصادر المعرفة" الخاصة بهذا العلم هي الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه. هذا أمر لا خلاف فيه إطلاقاً، وهي حقيقة لا يمكن من دونها تمييز الاقتصاد الإسلامي بأنه "إسلامي". لكننا يجب أن نتوقف هنا لنقول أن الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه بينما تمثل

إطاراً حتمياً للاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يخرج عنه، لكنها ليست كل شئ من الجانب الخاص بالإسلام. فنحن لا ينبغي أن نغفل عن تمييز مستقل "للعقيدة الإسلامية"، وأن التمسك بالعقيدة الإسلامية وما فى جعبتها من مثل اخلاقية قيمة ودوافع ايمانية راقية لا يطلع على حقيقتها إلا الله ضرورية لا يمكن التقليل من ضرورتها لاستمرار وإكتمال الصرح العلمى للاقتصاد الإسلامي فكراً أو نظاماً. فإن اتفقنا على أن الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه تمثل الشرط الضرورى أو الأساس للاقتصاد الإسلامي فإن العقيدة والتمسك بها يمثل الشرط الكافى الذى بدونه لا يستمر الاقتصاد الإسلامي إسلامياً على مدي الزمن. علينا أن نتيقن في كافة ابحاثنا واعمالنا في مجال الاقتصاد الإسلامي (أو في غير ذلك) من أن الشريعة والعقيدة عنصرين متلازمين كالماء والهواء بدونهما لا يحيى إنسان مسلم أو فكر أو نظام إسلامي يدعو إليه أو يقيمه (القصدهنا هو الحياة الحقيقية، لقوله تعالى "أفمن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً... الآية).؟ إذاً فالالتزام بالشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه هو شرط ضرورى للاقتصاد الإسلامي ولكنه ليس شرطاً كافياً ابداً.

بل هناك أكثر من هذا، فلقد تراكم على مدي قرون عديدة هي عمر الإسلام مجموعة من العلوم الإسلامية التى نعجز عن تصنيفها في إطار علوم الشريعة أو علوم العقيدة. وهى علوم بطبيعتها الإسلامية اعتمدت، كما ينبغي في حالة الاقتصاد الإسلامي، على الشريعة والعقيدة وعلى التراث المعرفى البشرى بعد تنقيته مما يخالفهما.

ومن أبرز هذه العلوم التاريخ الإسلامي وعلم الاجتماع الإسلامي وهما اللذان كان لابن خلدون الفضل في وضع الأسس العلمية لهما بما أفاد المسلمين وأهل هذه العلوم في انحاء الكون من بعده، ومن يريد أن يتعرف على أهمية أى منهما فليقرأ تحليل ابن خلدون لاسباب نشأة العمران ووفوره واسباب الخراب أو يقرأ المقريزى وتحليله الرائع للغلاء القائم على استقراء التاريخ وكذلك علاقة الغلاء بالفساد والاحتكار وبعد الحكام عن مقاصد الشريعة. وهناك مصادر معرفية قديمة وحديثة إسلامية في السياسة، ولا يستغنى عنها الاقتصاد الإسلامي إلا إذا أردناه تقليداً لاتجديداً علماً تجريبياً كالاقتصاد النيوكلاسيكى، وهو ليس كذلك ولا يمكن أن يكون كذلك. وهناك علم النفس وفيه اجتهادات إسلامية وهو جديد. وعلم النفس الوضعى لاغنى عنه لتحليل الدوافع البشرية في الاستهلاك أو في الإنتاج وحب الحيازة والتملك وزيادة الثروة، وعلم النفس الإسلامي حينما يتطور سيصبح عوناً حقيقياً في تقدم التحليل الاقتصادي الإسلامي الجزئى Micro بصفة خاصة.

ولا نستطيع أن نختلف مع أنس الزرقاء، بل نتفق معه تأكيداً على أن أى باحث جاد في الاقتصاد الإسلامي حينما يتطرق الى موضوع معين أو مسألة فإنه يحتاج الى التعرف على النظريات أو الأبحاث التى خرج بها أو طرحها الاقتصاديون، أياً كانت توجهاتهم الفكرية، في هذا الموضوع أو في هذه المسألة. ذلك لأن علم الاقتصاد بصفة عامة هو تراث معرفى بشرى عريض تراكم على مدى قرون من الزمن، اعتصر فيه عدد كبير من المفكرين اذهانهم ليقفوا على أسباب المشكلات الاقتصادية المختلفة التى واجهت مجتمعاتهم وأسهموا فيه بحلول اقترحوها لهذه المشكلات، ومن خلال ذلك الجهد المتواصل تطور علم الاقتصاد فأثمر نظريات ناضجة يمكن الاستفادة منها كلما تشابهت المواقف أو تكررت.

لكن حاجة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى استطلاع المعرفة الاقتصادية والتعمق فيما خرج به الاقتصاديون من نظريات، أياً كانت توجهاتهم، لايعنى البتة أن هذه المعرفة أو النظريات تمثل ركيزة أساسية من اثنتين لايقوم علم الاقتصاد الإسلامي إلا بهما. نختلف في هذا مع أنس الزرقاء. ولو أنه قال أن المعرفة العامة بالعلوم الاقتصادية هي إحدى الركائز التى يحتاجها الباحثون في علم الاقتصاد الإسلامي لما أختلفنا معه. ولكننا نجده يطرح في عنوان البحث ويؤكد في ثناياه مسألة "ثنائية" مصادر المعرفة بالنسبة للاقتصاد الإسلامي. والحقيقة أن الباحث في الاقتصاد الإسلامي يستطيع أن يستفيد من علم الاقتصاد الذى وضعه البشر بالاطلاع على نظرياته ورؤية ما يصلح منها وما لا يصلح، ما يمكن نقله منه وما يجب عدم الانشغال به بتاتاً. بل ويستطيع الباحث الاقتصادي الإسلامي أن يستفيد ما هو أكثر من النظريات التى ظهرت في علم الاقتصاد عموماً. فهذه النظريات بطبيعتها التى ترتبط بظروف البشر التى لاتستمر على حال واحد أبداً فهى عرضة بطبيعتها للتقادم والتغير ويلزمها أن تتجدد. أن الذى يفوق هذه النظريات في الأهمية هو الأساليب التحليلية والمناهج العلمية التجريبية التى تكونت لدى المفكرين من الاقتصاديين على مدى زمن طويل والتى استطاعوا بها أن يقترحوا فروضاً تنظيرية واستطاعوا بها أن يختبروا فرضياتهم. هذه الأساليب والمناهج العلمية هي التى تستأهل أن نتعلمها حتى نتمكن من تطوير بعض النظريات العامة داخل الأطر الشرعية والعقدية الإسلامية.

ثانياً أود أن نضع لفظ الاقتصاد التقليدي الذى استخدم في الورقة ليمثل احد مصدرى المعرفة للاقتصاد الإسلامي موضع الفحص. وبداية أعتقد أن هذا اللفظ استخدم لتبسيط الأمور فقط وأنه يقصر غالباً عما قصده المفكر الإسلامي المرموق. ذلك لأن تعبير الاقتصاد التقليدي Classical or conventional قد يفهم بأنه نتاج المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) أو امتدادها الطبيعى

في المدرسة التقليدية المجددة Neo-Classical (النيوكلاسيكية). وقد يفهم المساهمون في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة أن "الاقتصاد التقليدي" يضم أيضاً، بالإضافة الى ما سبق من الفكر التقليدي، أطروحة المدرسة الكينزية المجددة New Keynesian وأطروحة المدرسة النقدية الحديثة Monetarists. إذا كان الأمر كذلك لماذا لانقول الفكر الاقتصادي الرأسمالي أو الليبرالي؟

أم هل يضم تعبير "الاقتصاد التقليدي" أيضاً تراث وأعمال المدارس الاشتراكية والماركسية والتاريخية والمؤسسية ومن بينها المدرسة النمساوية؟ وكل هذه مدارس لها فكر مميز لا يدخل في ما يسمى بالاقتصاد التقليدي بمفهومه الدقيق، بل وأن ضم هذه المدارس الفكرية معاً تحت تعبير الاقتصاد التقليدي يضر أكثر مما ينفع! ذلك لأن أكثر هذه المدارس شهرة وانتشاراً على مستوى المؤلفات هو الفكر الغربي الرأسمالي بداية من آدم سميث ومدرسته الكلاسيكية وانتهاء بالكينزيون الجدد وميلتون فريدمان والمدرسة النقدية الحديثة. هذا بينما أن من يطلع على فكر المدارس الاقتصادية التاريخية والمؤسسية وبعض المدارس الاشتراكية المعتدلة سيجد من الأفكار ما يعينه على نحو أفضل في البحث الاقتصادي الإسلامي. فهذه المدارس لم تجعل جهودها محصوراً في تحليل الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن الظواهر الأخرى غير الاقتصادية، ولم تشغل بالبحث العلمي التجريدي حتى تنال صفة "العلمية" المماثلة للعلوم العلمية العملية مثلما انشغل التقليديون الجدد ومن تبعهم منهجاً أوزاد عليهم. ان هذه المدارس الاقتصادية الأخرى، التي لم تتل شهرة التقليديين الجدد أو الكينزيين، لاتوصف ابداً بأنها تقليدية. فهي لم تتعامل مع الانسان على أنه كائن اقتصادي يبحث كمستهلك عن أكبر اشباع ممكن من اللذات الحسية ويبحث كمنتج عن أقصى ربح ممكن من وراء السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وانما نظرت الى الانسان نظرة شاملة. فهو بشر متكامل يحكم سلوكه الاقتصادي دوافع متعددة الجوانب ويحكم نشاطه الاستهلاكي والانتاجي عوامل مؤسسية عديدة وهو كائن يتميز عن بقية المخلوقات الأخرى بأن له عقل يدبر به اموره وله علاقات اجتماعية وله تاريخ ينفعل به ويتفاعل معه في أحداث لا ينفك بعضها عن بعض على مدي الزمن. لذلك كله لو أن أنس الزرقا تفضل فقال ان أحد مصادر المعرفة هو الفكر الاقتصادي بصفة عامة لكان أبلغ وأدق في التعبير، وأكثر نفعاً للباحثين الجدد في الاقتصاد الإسلامي الذين سوف يقودهم مصطلح الاقتصاد التقليدي فقط الى المشهور والمتداول بصفة عامة من الفكر الغربي الرأسمالي والذي هو حقيقة الأقل نفعاً بالمقارنة للاقتصاد الإسلامي.

دعنا إذا نتفق على أن الفكر الاقتصادي بصفة عامة بمختلف اتجاهاته يمثل أحدي الركائز الهامة للبحث الاقتصادي الإسلامي حيث يدخل في إطاره كل ما ذكرناه من اجتهادات بشرية

تلتزم بالعقل في إطار الفلسفة وبتراث المعرفة الانسانية بصفة عامة، أو بالعقل والتجربة معاً وذلك في إطار الظروف والعادات والمؤسسات القائمة. ولو استبدل صاحب الورقة لفظة الاقتصاد التقليدي بالاقتصاد الوضعي (ولانقصد بالوضعي Positive Economics بالضرورة وانما نقصد علم الاقتصاد الذي لا يلتزم باسلامية المعرفة) لكان أيضاً أفضل. فمعظم الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حينما يقال لهم الاقتصاد الوضعي سيعلمون أنه علم متعدد المصادر أو متعدد المدارس لا يلتزم بالاسلام أو غيره من اديان سماوية أو غير سماوية، فلا يأخذون منه اذا أخذوا إلا بحذر بالغ، أو لنقل لا ينتفعون به إلا بقدر معلوم وبحذر بالغ في إطار الشريعة والعقيدة الإسلامية، وقد ينتفعون به عن طريق انتقاده ومخالفته للتوصل الى مقولات موافقة حينئذ لمبادئ الاسلام. وقد المح صاحب الورقة الى هذا المعنى ونحن نتفق معه في ذلك.

بالإضافة الى ذلك لماذا في خضم هذا التيار الفكري الاقتصادي الشامل الذي نريد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يطلعوا عليه ويعملوا على الاستفادة منه، ننسى أو نتناسى تراثنا من الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم والذي تطور من بعد عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يد علماء وفقهاء مسلمين نتيجة اجتهادهم في بحث و تحليل أسباب المشاكل الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم ووضعهم حلول اقتصادية وغير اقتصادية لها في إطار الأصول الإسلامية الشرعية والعقدية. أن هذا مصدر في غاية الأهمية لا يمكن اهماله، ولقد تنامي هذا التراث من المعرفة الاقتصادية على مدي القرون المتتالية حتى وصل الى ذروته في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي. بل واننى أعتقد أن علم الاقتصاد الإسلامي المعاصر ينبغي أن يبدأ بفحص وتطوير الفرضيات التي انتهت اليها علماء جهابذة مثل ابن خلدون والمقریزی. أن لدينا حلقة مفقودة وستظل مفقودة أن لم نفعل هذا. لقد نهل الغربيون من هؤلاء المفكرين الإسلاميين في عصر النهضة الأوروبية وما تلاها من قرون الكثير، ولكنهم أيضاً تركوا الكثير من فكرهم الذي كان مهتما بتحليل الظواهر الاقتصادية في إطار الشريعة والعقيدة الإسلامية. هذا التراث من الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم لا يمكن تصنيفه ضمن العلوم الشرعية والعقدية الإسلامية ولا ضمن الاقتصاد الوضعي، أنه مصدر متميز آخر لا بد لعلم الاقتصاد الإسلامي المعاصر أن يعتمد عليه.

مما سبق نقول باختصار أننا نسلم تماماً بأن المعرفة بالفكر الاقتصادي عامة والتقييد بالشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه خاصة، من الركائز الضرورية التي لا غنى عنها للاقتصاد الإسلامي، ولا غنى عنها أيضاً لمن يريد أن ينتقد الاقتصاد الإسلامي (دع جانباً الجهال والمتطفلين أو الحاقدين على الاسلام). لكننا لا نستطيع بحال أن نقصر مصادر المعرفة

في الاقتصاد الإسلامي على ما أسماه بالركيزتين، وهما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه، حتى وإن اتفقنا على تصحيح تعبير "الشريعة وما يصاحبها من فقه" إلى "أصول الإسلام من شريعة وعقيدة" وتعبير "الاقتصاد التقليدي" إلى "الفكر الاقتصادي عامة" أو "الفكر الاقتصادي الوضعي". لا يمكن بحال أن نحمل مقولة "ثنائية مصادر معرفة الاقتصاد الإسلامي" محمل الجد، أو أن ندافع عنها. ذلك لأن مصادر المعرفة للاقتصاد الإسلامي متعددة Multidisciplinary ولا يمكن أن تكون ثنائية Interdisciplinary. أن هذه المقولة من أنس الزرقا تحمل تبسيطاً مبالغ فيه يستدعي المراجعة بكل تأكيد. أن "الاقتصاد الإسلامي على سبيل التأكيد ليس ثنائياً في مصادر معرفته" بحيث يقال أنه يتوسط الاقتصاد التقليدي والشريعة، وهو أكبر وأشمل من أن يقتصر على اخذ مافي الأول مما يتفق مع الشريعة والفقه وتصحيح ما يمكن تصحيحه في غير ذلك استهداء بالشريعة.

أن ما قدمته الورقة في البند (٣) (ص. ٢) عن تعريفات للاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي قد يتفق مع ما قد يريده المفكر من تبسيط وتوضيح للأمر المحيطة بوجهة نظره. وأسلوب أنس الزرقا يتميز دائماً بالبساطة والاتقان العلمي معاً. لكنني أجد هذه المرة أن البساطة استهدفت أمراً وأخفقت في تحقيقه. فهذه التعريفات عمومية جداً وجملة الطابع وهي بذلك غير محددة، بلهي أقرب إلى الإبهام منها إلى الوضوح بالنسبة مع ما هو معروف وشائع من تعريفات للاقتصاد لدي المدارس الفكرية الوضعية. فهل تخدم هذه التعريفات علم الاقتصاد الإسلامي من حيث تحديد هدفه أو أهدافه؟ ليس ذلك فقط، بل أن المطلع على المساهمات في هذا المجال يجد ما هو أكثر منها وضوحاً وإتقاناً في تعريف الاقتصاد الإسلامي. الحقيقة أننا لانرى مبرراً لاختيار أنس الزرقا لهذه التعريفات المبالغة في التبسيط لإخدمة مقولته في أن أحد العنصرين اللذين يعتمد عليهما الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد التقليدي. فلو أنه قام باختيار أحد التعريفات الشائعة لما أسماه الاقتصاد التقليدي (مثلاً تعريف سامويلسون) لما استطاع أن يبني عليه مقولته ولو أختار أحد التعريفات التي أسهم بها الاقتصاديون المسلمون المعاصرون التي تبرز عدالة توزيع الدخل والثروة، أو إنتاج السلع والخدمات الحلال وتوزيعها وتميئتها في إطار الشريعة، أو ممارسة النشاط الاستهلاكي والانتاجي وتوزيع الدخل والنمو في إطار الشريعة ومقاصدها لما استطاع القول أن الاقتصاد الإسلامي علم يبني يعتمد من جانب على العلم التقليدي ومن جانب آخر على الشريعة الإسلامية. لذلك التجأ إلى مثل هذه التعريفات التي هي ببينة لاطعم لها ولالون. ولو أنه أضاف إلى تعريف النظام الاقتصادي بأنه هو مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية (ص. ٢) عبارة أخرى " وذلك في

إطار الشريعة ومقاصدها والتمسك بالعقيدة وثوابتها" لما تمكن من وضع الاقتصاد الإسلامي بين قوسى الاقتصاد التقليدي والشريعة، فثمة تناقض واضح بين حقيقة كل من القوسين.

وفى الفقرة رقم(٧) من الورقة تحت عنوان " تعريف الاقتصاد الإسلامي" تبدو مراجعة أنس الزرقا واضحة لما بدأ به من تعريفات سابقة مجملة للاقتصاد والنظام الاقتصادي. وأنقل هنا مافى الورقة بنصه، (ص.٨)، يقول " (أ) ثمة اتجاهان، أولهما يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يدرس الحياة المعيشية لمجتمع يتبع الشريعة الإسلامية، فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى.(ب) والثاني يعرفه بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية، فيشمل في نطاقه جميع البشر مسلمين وغيرهم، في سلوكهم الاقتصادي ومؤسساتهم وسياساتهم، حتى ما كان من ذلك مخالفاً للشريعة. باختصار: علم الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة الإسلامية." ثم يقول "(ج) والذي أختاره بلا تردد هو التعريف الثاني، لأسباب أهمها: انسجامه مع عالمية الإسلام، دعوة ونظاماً، ومع الأمر القرآني بالاعتبار بقصص الآخرين. كيف تحسن دعوة الآخرين إن كنت لا تدرس واقعهم، وكيف تستخلص العبر مما لا تدرس؟" (انتهى المقتطف)

والتعريف الأول يجعل علم الاقتصاد الإسلامي في خدمة المجتمع الذى يتبع الشريعة الإسلامية أساساً، وهذا هو بلاشك ركن أساس في تعريف العلم النافع. ولأستطيع أن افهم مقصود قوله "فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى"؟ هل حينما يجتهد رجال الاقتصاد المدرسة الاقتصادية الرأسمالية أو لنقل اللبرالية (في امريكا أو في اليابان أو في بريطانيا مثلاً)، هل يدخلون في نطاق علمهم المجتمعات الأخرى إلا بالقدر الذى تستلزمه علاقات مجتمعهم بالمجتمعات الأخرى؟ وهل يعجز أو يأبى الاقتصاديون الإسلاميون أياً كان موقعهم أو موطنهم عن بحث وادخال تلك العلاقات؟. ثم يقول في التعريف الثانى للاقتصاد الإسلامي " بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية". هل يريد منا أنس الزرقا أن نفهم أن علم الاقتصاد الإسلامي في المجتمع الذى يتبع الشريعة الإسلامية الذى ذكره في التعريف الأول لن يستهدي بالشريعة الإسلامية ويتواصل معها أو يكون عالمياً؟ ما هذا القول؟. أن علم الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يلتزم بالشريعة الإسلامية ويستهدي بها وبمقاصدها وكذلك يعنى بتطبيقها في مجتمع ما. أن فيه كفكر هداية للبشر جميعاً بحسناتهم وسيئاتهم و يجب أن يكون محل التطبيق في مجتمع يتبع الشريعة ويلتزم بها. وحينما تتجح تجربة في مكان فإنها سوف تجد طريقها الى أماكن وبلدان أخرى وحينئذ ينتشر تطبيق الاقتصاد الإسلامي في العالم، وهذه غاية مؤكدة، أدركناها أم عجزنا عنها، لقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً (سبأ).

إذاً دعونا لانخوض في مقولات تزيدنا بعداً عن غايتنا. إن الاقتصاد الإسلامي في أي تعريف له لا بد يستهدي بالشريعة ويتواصل معها ولا بد أيضاً أن يكون في خدمة المجتمع الذي يلتزم بالشريعة وكل مجتمع يرغب في الالتزام بها. فكيف يكون علماً واقعياً ونافعاً أن لم يكن في خدمة المجتمع الملتزم بالشريعة الإسلامية؟. الحقيقة أن التفرقة بين التعريفين ليست إلا نوعاً من المراوغة الكلامية غير المقبولة شكلاً أو موضوعاً أو هي دعوى لعالمية للاقتصاد الإسلامي مبنية على وهم تصور فكر شامل للجميع دون اشتراط أن يكون خاصاً بمجتمع ملتزم بالشريعة ! أو دون التزام أحد به ! وكيف يكون ذلك ؟

والحقيقة أن النتائج التي بناها أنس الزرقا على التعريف الثاني، والذي أعتقد هو أنه الأصح، لا تبني بالضرورة عليه. يقول " بعض نتائج تبني التعريف الثاني: • لا بد أن نتعلم ونمحص كل المعارف الإنسانية المتركمة في مجال الاقتصاد، بمختلف مذاهبها ومدارسها وفروعها، بحيث نتمكن من وضعها في موقعها الصحيح من إطار الشريعة. • لا بد أن نحدد بدقة المقصود "بوضعها في إطار الشريعة" أو تحقيق "التواصل بين علم الاقتصاد والشريعة". هذه النتائج غير متعلقة بالتعريف الثاني ضرورة أو بتعريف آخر، وهي في حقيقة أمرها مطالب تختص بمنهج البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام طالما أقررنا بعلاقة الشريعة بهذا العلم.

وبالنسبة لجميع الأمثلة التي أوردها أنس الزرقا، من ص. ٩، وما بعدها فإنها تثبت وتؤكد أهمية معرفة علم الاقتصاد الوضعي وأهمية التقيد بالشريعة وضوابطها الفقهية ولكنها لا تستطيع أن تبرهن على اكتمال التحليل عند الاكتفاء بهما كمصدرين وحيدين. كما أن هذه الأمثلة بالرغم من صدق المنطق الذي سيقته به إلا أنها ليست ذاتية البرهان، فهي بحاجة الى مزيد من الأدلة حتى تصبح كذلك.

وفي ختام هذه التعقيب نؤكد أن الصفة الإسلامية التي يتصف بها علم الاقتصاد الإسلامي، تعنى بالضرورة التزامه بالإطار الشرعي والعقدي الإسلامي. وأرجو أن لا يقلل أحد من أهمية التمسك بالعقيدة فهناك من الأدلة القديمة ما يثبت أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكتفوا بالصحة الشرعية للمعاملة بل تحروا أيضاً ما علموا أن الله وحده يعلمه (حديث وائلة بن الأسقع بعد أن باع بغيراً له خرج يبحث عن اشتراه منه..) وهناك في الحاضر ما يثبت انحراف بعض المعاملات المصرفية الإسلامية عن الأخلاقيات والمثل العقدية الإسلامية بالرغم التزامها شكلاً بالشريعة. بل ظهر لنا في عصرنا هذا ما يؤكد أن الشريعة لا تبقى إلا بالعقيدة،

فبعض رجال الافتاء الرسمي قد أفتوا بحل الفوائد الربوية وذلك لما ضعفت عقيدتهم. وفى مجالات الانتاج والتنمية الاقتصادية سجد مثلاً دافع الاحسان يقوم بدور خطير في اتقان الاعمال واجادة الصنعة ابتغاء مرضات الله الذى إن لم تكن تراه فإنه يراك، وقبول المخاطرة في الأعمال متعلق في الدرجة الأولى بعقيدة الرزق. والتزام الاقتصاد الإسلامي بالأطر الشرعية والعقدية لاينفى الحاجة الى المعارف والعلوم الاجتماعية الوضعية التى لم تلتزم بهذه الأطر وهذا من قبيل الاستفادة منها مع توخى الحذر في مايمكن أن يفيد وما لايمكن وذلك في إطارالبحث عن الحكمة. ويأتى على رأس هذه العلوم الوضعية الاقتصاد. وهكذا فإن الاقتصاد الوضعى واحد من مصادر المعرفة التى تخدم الاقتصاد الإسلامي ولايزيد عن ذلك. وهناك علوم اجتماعية وضعية أخرى هامة للاقتصاد الإسلامي كماهي هامة للاقتصاد الوضعى مثل التاريخ والاجتماع Sociology والنفس والمنطق والسياسة. ولايخفى أن المقابل الإسلامي لهذه العلوم أكثر أهمية وأكثر التصاقاً بالاقتصاد الإسلامي. فلدينا الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم نبدأ به ونستفيد منه. وثمة مساهمات إسلامية حديثة في العلوم الاجتماعية الإسلامية لا تخفى على أهل البحث والاطلاع، ولقد أشرنا من قبل الى ابن خلدون وهو أول أسهم في وضع نظرية لتفسير منطق التاريخ Logic of History وأول من وضع أسس علم الاجتماع. هذا عن مصادر المعرفة المتعددة التى يُنقل منها وتؤخذ عنها معرفة أو تترك. والعقل هو الجوهرة التى منحها الله للإنسان هو الذى يأخذ أو يترك قبل أن يستطرد في عملية بناء المعرفة الجديدة، فإن استرشد بالعقيدة والشريعة قاده ذلك الى العلم الذى يرتضيه الله للإنسان، أما إذا استعز واسترشد بما وضعه البشر بعيداً عن دين الله فإنه يضل ويهوى ("أفرأيت من أتخذ الهه هواه وأضله الله على علم" (الجاثية) ولم يقل عز وجل "وأضله على جهل" فتأمل ذلك) فعقل العالم المؤمن مصدر دائم لتجديد المعرفة. هذا في الاقتصاد الإسلامي كما في غيره. ومن ثم فإن الباحث في الاقتصاد الإسلامي عليه يسترشد بجميع المصادر المعرفية المتاحة مع التزامه في كل مايكتسبه أو يتركه بالعقيدة الإسلامية وبالشريعة الغراء ومايتصل بها من فقه معاملات، ثم بعد ذلك يذهب للبحث مسترشداً بطرق البحث العلمى المنهجية المعروفة لدي المسلمين وغير المسلمين منتقياً منها ما يصلح لتحقيق هدف بحثه.